بسم الله الرحمن الرحيم

نداء هام وعاجل

لوقف العبث حفاظاً على المال العام

السيدة المهندسة رشيدة مدينة التعاونيات

تحية طيبة وبعد ؛؛

مقدمه لسيادتكم أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية للبناء والإسكان لضباط القوات المسلحة الآتي أسمائهم بعد :

لواء/ عزت عبد العظيم حلمي عضو مجلس الإدارة

لواء/ محمد محمود عبد الله عضو مجلس الإدارة

لواء/ محمد علي خزيم عضو مجلس الإدارة

نفيدكم بالآتي :

قام السيد/ رئيس مجلس إدارة الجمعية اللواء دكتور/ أحمد داوود حجازي والسيد/ سكرتير الجمعية اللواء/ جابر فهيم عيسى بإرسال بيانات خاطئة وغير كاملة لمحاولة انتزاع موافقة الجهات المختصة (الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي وهيئة تعاونيات البناء والإسكان) لإعادة إسناد الأعمال السابق سحبها من شركة كمال الزهيري (شركة كاز) مرة أخرى عليها مخالفة للقانون والعقد المبرم بين الجمعية والشركة التي تسببت في تحميل الجمعية أكثر من ٢٨ مليون جنيه فوائد بنكية نتيجة لتأخيرها في تنفيذ الأعمال لأكثر من أربع سنوات. علما بأن هذا المقاول أنهى تعاقده بالجمعية السابقة

الموضوع

ولما كان ذلك يتعارض مع شروط التعاقد المبرمة بين الطرفين والقانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بجانب مخالفة ذلك لقرار الجمعية العمومية لأعضاء مشروع شاطئ الفيروز. ونوضح ذلك فيما يلي :

أولاً : أن العقد المبرم بين المقاول والجمعية لتنفيذ أعمال القطاع الثاني والشبكات والمرافق أصبح مفسوخاً منذ سحب الأعمال منه بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩ بحكم البند التاسع عشر فقرة (٢) من العقد المذكور، وكذا المادة ٨٤ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨. وهو القانون الذي اتفق عليه الطرفان (الجمعية والمقاول) لسريانه على تنفيذ الأعمال موضوع العقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في الإخطار بقبول عطاء المقاول أو فيما ورد في هذا العقد من أحكام.

ولم يتعرض أي من القانون أو العقد المبرم بين الطرفين في أي مادة من موادهما بجواز إعادة الإسناد على نفس المقاول بعد سحب الأعمال منه ورد خطابات الضمان التي سبقت تسييلها إليه وإنما يتم تنفيذ هذه الأعمال على حساب المقاول بذات الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها وذلك بإحدى طرق التعاقد المقررة بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات وفقاً للعقد المبرم البند التاسع عشر والمادة ٨٤ من القانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨.

ثانياً : إن رد خطابات الضمان للمقاول المذكور والتي سبق تسييلها وتسويتها لحساب الجمعية وهو حق للجمعية كفله العقد المبرم بين الطرفين والقانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ فيه إهدار للمال العام حيث يترتب على ذلك سداد قيمة هذه الخطابات للمقاول والتي سبق تسويتها مع مديونية الجمعية لدى بنك قناة السويس وتحميلها على ميزانية الجمعية التي هي مثقلة بأكثر من ٢٨٠ مليون جنيه ديون بنكية بخلاف الديون الأخرى التي تتعدى ٣٠ مليون جنيه وقد قام المذكوران (رئيس الجمعية وسكرتير الجمعية) بالبدء في التنفيذ العملي لهذا الإجراء الخاطئ حيث قاما بسداد قيمة خطاب الضمان السابق تسييله بالبنك الأهلي (المهندس سابقاً) وقيمته ٩٨٥٠٠٠ جنيه (فقط خمسمائة وتسعة وثمانون ألفاً).

هذا بالإضافة إلى تمكين المقاول من صرف تأمين الأعمال المحتجزة لدى الجمعية وقدرها ٢,١ مليون جنيه (فقط مليونان ومائة ألفاً) وهي تلك التأمينات التي سيتم تسويتها مع ما يستحق على المقاول للجمعية (فروق الأسعار عند التنفيذ على حساب المقاول وأية تعويضات أو مصروفات إدارية تستحق للجمعية بسبب سحب الأعمال من المقاول لإخلاله بشروط العقد).

ثالثاً : إن إعادة إسناد تلك الأعمال السابق سحبها لنفس المقاول فيه تمكين له من التشوينات الموجودة بالموقع والتي هي من حق الجمعية في استخدامها عند التنفيذ على حسابه وذلك وفقاً للبند التاسع عشر فقرة (٤) من العقد المبرم بين الطرفين.

رابعاً : إن قرار سحب الأعمال من المقاول المذكور هو قرار للجمعية العمومية لأعضاء مشروع الفيروز ويلزم الرجوع للجمعية العمومية قبل اتخاذ أي إجراء ! في هذا الشأن.

وعلى ذلك فإن إعادة تسليم تلك الأعمال التي سبق سحبها من شركة كاز لاستكمالها مع رد خطابات الضمان وتأمين الأعمال له فيه مخالفة للقانون ٨٩

لسنة ١٩٩٨ وللعقد المبرم بين الجمعية والشركة المذكورة بجانب ما فيه من ضرر بالغ للجمعية وإهدار للمال العام حيث يكون المستفيد الوحيد من ذلك هو المقاول وحده (شركة كاز) ناهيك عن وضع مجلس الإدارة موضع الشبهة والريبة والمسئولية الجنائية أمام القانون.

لذلك نرى أن الأسلوب الأمثل هو إعادة طرح هذه الأعمال على حساب شركة كاز وفقاً للقانون وللعقد المبرم بين الطرفين مع تحميلها فروق الأسعار التي تترتب على إعادة الطرح مع وضع يد الجمعية على كافة التشوينات بالموقع ودون الإخلال بحق الجمعية في طلب التعويضات عن كافة الأضرار التي لحقت بها من جراء الإخلال بشروط التعاقد ونرفق طيّه صورة مفصلة عن دراسة موقف شركة كمال الزهيري للمقاولات (كاز) بالقطاع الثاني والشبكات والمرافق بمشروع شاطئ الفيروز والأعباء المالية التي ستتحملها الجمعية بدون وجه حق.

ونحن على استعداد كامل لشرح الموضوع كاملاً إذا تطلب الأمر ذلك أمام أي جهة بالأرقام قبل اتخاذ أي قرار حتى لا يتم المضي في الإجراءات المشبوهة والمخالفة للقانون.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

" قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون "

صدق الله العظيم

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

لواء/ عزت عبد العظيم حلمي

لواء/ محمد محمود عبد الله

لواء/ محمد علي خزيم

(١) صورة للسيد الدكتور المهندس وزير الإسكان

(٢) صورة للسيد رئيس الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي

(٣) " للسيدة المهندسة رئيسة قطاع التعاون

(٤) " للسيد رئيس لجنة الخطة